الأمم المتحدة

E/AC.51/2019/L.4/Add.12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
28 June 2019
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة التاسعة والخمسون

٣-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩

البند ٧ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والخمسين

مشروع تقرير

المقرر: السيد جون **يامادا** (اليابان)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

(البند ٣ (أ))

البرنامج ١٠

التجارة والتنمية

١ - نظرت اللجنة خلال جلستها الثانية عشرة المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٩ في البرنامج ١٠، التجارة والتنمية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠، وفي المعلومات المتعلقة بأداء البرنامج في عام ٢٠١٨ (A/74/6 (Sect. 12) و A/74/6 (Sect. 13)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2019/CRP.1/Rev.2).

٢ - وعرضت نائبة الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمديرة التنفيذية لمركز التجارة الدولية البرنامجَ، وأجابتا على الاستفسارات التي أثيرت خلال نظر اللجنة فيه.

010719 010719 19-10828 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المناقشة

٣ - أعربت الوفود عن تقديرها للعرض المقدم عن البرنامج. وأثنت الوفود على ما يبذله الأونكتاد من جهود لدعم البلدان النامية وأقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما من أجل تحسين القدرات الإنتاجية، ومعالجة الفجوتين الرقمية والتكنولوجية، فضلا عن كفالة الحوكمة الرشيدة للاقتصاد الكلي، وتعزيز التمويل من أجل التنمية. وقال أحد الوفود إن وجود ''مركز امتياز'' مثل الأونكتاد في الأمانة العامة أمر إيجابي، وأعرب عن تأييده لمركز التجارة الدولية بوصفه هيئة تقنية. وسُلِّط الضوء أيضا على أهمية التقييم في تحسين عمل البرنامج.

٤ - وأُعرب عن التأييد لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وطُلب توضيح بشأن الأسلوب الذي سيتبعه الأونكتاد لمواصلة دوره التنسيقي في هذا الصدد. وطُرحت أسئلة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة وحجم التجارة غير المشروعة عبر الحدود التي تؤثر سلبا في الإيرادات الضريبية، فضلا عن تركيز الأونكتاد على الجوانب التحليلية في هذا المجال.

٥ - وطرح عدد من الوفود أسئلة بشأن وجود أي تغيير في الولاية أدى إلى التغييرات في الهدف والتغييرات الأخرى في الخطة البرنامجية، مثلا في الهدف الوارد في إطار البرنامج الفرعي ١، العولمة والترابط والتنمية، حيث أُغفلت الإشارات إلى العمل اللائق للجميع والقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا والإشارة إلى البلدان المتوسطة الدخل في التوجه العام والإشارات إلى التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٦ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٣، التجارة الدولية والسلع الأساسية، ذُكر أن الهدف قد أغفل الإشارة إلى مشاركة جميع البلدان في التجارة الدولية. وفيما يتعلق بإحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠ التي سُلِّطت عليها الأضواء، طُلب توضيح بشأن التجارة عبر الحدود، حيث أُشير إلى تنظيم برنامج تدريبي تجريبي في ملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وإلى أن من المتوقع تكراره في مناطق أخرى. وأشار أحد الوفود إلى أن النتائج التي سُلّطت عليها الأضواء هي نتائج ذات أهمية، وتساءل عن سبب عدم احتواء ذلك الفرع على أي إشارة إلى النشاط الذي يُعتزم تنفيذه في مجال السلع الأساسية. وأشار الوفد نفسه إلى أن الاحتياجات المقترحة من الموارد للبرنامج الفرعي كانت أعلى مما اقتُرح لأي برنامج فرعي آخر. وفي ذلك الصدد، ومع الأخذ في الحسبان الحوار التفاعلي غير الرسمي للجمعية العامة بشأن أسواق السلع الأساسية، الذي جرى في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩، طُلب توضيح بشأن خطة الأونكتاد لمعالجة موضوع تنويع السلع الأساسية.

٧ - وأعرب أحد الوفود عن دعمه لعمل الأونكتاد في مجال التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في إطار البرنامج الفرعي ٤، التكنولوجيا واللوجستيات، وسلط الضوء على أهمية تعزيز وتحسين الأنظمة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، بما في ذلك من خلال عمل منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب التجارية في التجارة الإلكترونية.

٨ - وذكر أحد الوفود أن النظام التجاري الدولي في أزمة، وأن منظمة التجارة العالمية، بوصفها الهيئة الرئيسية الناظمة له، تحتاج إلى إصلاح لزيادة فعاليتها في مكافحة النزعة الحمائية التي لها أثر ضار بصفة خاصة في أقل البلدان نموا. وأُشير إلى أن الدعم المقدم من الأونكتاد يتسم بأهمية خاصة في وقت تمارس فيه بعض البلدان ضغطا عن طريق جزاءات انفرادية تفرض قيودا متزايدة على عدد من الدول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهذا أمر غير مقبول، لأنه يمكن أن يؤدي في الأجل الطويل إلى تدهور الثقة المتبادلة فيما بين الجهات الفاعلة الاقتصادية وانهيار الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال وفد آخر إن اللجنة ليست المحفل المناسب لمناقشة نظم الجزاءات.